جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : اسماعيل بن حميدة

بعنوان :

مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من مخاطر المراجعة على القوائم المالية

(دراسة ميدانية لآراء المراجعين الخارجيين لولاية ورقلة، سعيدة، الجزائر)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ مساوي عمر.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

د/ غوالي محمد بشير.....أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مشرفا

أ/ قوجيل محمد.....أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : اسماعيل بن حميدة

بعنوان :

مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من مخاطر المراجة على القوائم المالية

(دراسة ميدانية لآراء المراجعين الخارجيين لولاية ورقلة، سعيدة، الجزائر)

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ مساوي عمر.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

د/ غوالي محمد بشير.....أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مشرفا

د/قوجيل.....أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية : 2014/2013

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلا بطاعتك..ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك..ولاتطيب الآخرة إلا بعفوك..ولاتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أ هتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة..إلى معنى الحنان والتفاني..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى من كبرت معهم وعليهم أعتمد إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إخوتي"مريم، إيمان، شيماء، رقية"

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم..والسعادة في ضحكتهم إلى شعلة النور إلى الوجهين المفعمين بالبراءة

بنات أختي "دارين و سارة"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي..إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة إلى من رافقتني خطوة بخطوة

قرة عيني "رباب"

إلى الأخوة التي لم تلدهم أمي..إلى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء و العطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وتعلمت معهم المعنى الصادق للحياة أصدقائي أدامهم الله لي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ والدكتور المشرف غوالي محمد بشير الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

وقبل أن نمضي أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا ، ومن وقف في طرقنا وعرقل مسيرة بحثنا، وزرع الشوك في طريق بحثنا فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة البحث ، ولا حلاوة المنافسة الإيجابية، ولولاهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر.

مخاطر المراجعة ومساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة

(دراسة ميدانية لآراء المرجعين الخارجيين)

ملخص الدراسة:

عالجت هذه المذكرة إشكالية ما مدى قدرة المراجع الخارجي في التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية في عملية المراجعة ،ونتيجة لذلك فإن المراجعين يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المجتمع بفئاته كافة يريد منهم تأكيدا على عدم وجود تلاعب أو غش فإنه يتوقع إن يعمل المراجعون على اكتشافها ويقوموا بالإبلاغ عنها .مستعملين في دراستنا المنهج الاستقرائي_الوصفي؛ الذي يدرس الجزء ليعمم النتائج المتوصل إليها على الكل، وتم معالجة إشكالية الدراسة من خلال:

–دراسة ميدانية :بتصميم استمارة استبيان موجهة إلى المراجعين الخارجيين في ولايات ورقلة الجزائر، سعيدة، حيث بلغت عدد الإستمارات الموزعة 45 استمارة، وبتحليل النتائج واختبار الفرضيات وجدنا :

- ✓ أن التزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية
- ✓ استخدام الحاسبات الالكترونية والاعلام الآلي في عملية المراجعة تخفض من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية
- ✓ المراجع غير مسؤولا عن اكتشاف الغش والخطأ و الإرتباطات الغير قانوني

الكلمات المفتاحية: مراجع حسابات، معايير مراجعة، ممارسات محاسبية خاطئة، مسؤوليات المراجع.

Résumé :

Abordé ce problème noter que la capacité de l'auditeur externe afin de réduire le risque d'audit de l'impact sur les états financiers dans le processus d'examen.
En conséquence, la Ajusbandon auditeurs dans les pressions actuelles de tous les segments de la société veut leur confirmation de l'absence de Manipulation ou de fraude, il est prévu que les travaux sur les comptes découvert et ils signalen.
Avons-nous utilisé dans notre étude sur l'approche inductive descriptive, qui enseigne le cadre de diffuser les résultats obtenus dans l'ensemble, a été la résolution du problème de l'étude par:
Une conception de l'étude sur le terrain d'un questionnaire adressé aux vérificateurs externes dans les États de Ouargla, Algérie, saaida, atteignant 45 questionnaires complets distribués, et analysé les résultats et les hypothèses de test et trouvé :

- ✓ éférences que le respect de normes de travail reconnues à réduire le risque d'audit et son impact sur les états financiers;
- ✓ L'utilisation des ordinateurs et des médias électroniques dans un processus d'analyse automatique pour réduire l'impact du risque d'audit sur les états financiers;
- ✓ Références n'est pas responsable de la découverte de la fraude et des erreurs et des raccordements illégaux.

قائمة المحتويات

الإهداء..... IV
الشكر..... V
الملخص..... VI
قائمة المحتويات..... VII
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال..... IX
قائمة الملاحق..... X
المقدمة.....أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة.....1
المبحث الأول : الأدبيات النظرية.....3
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.....10
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية.....15
المبحث الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة..... 16
المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.....23
الخاتمة.....36
المراجع.....40
الملاحق.....43
الفهرس.....65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة	07
1-2	مجتمع الدراسة	18
2-2	توزيع الاستبيان حسب الولايات	19
3-2	توزيع العينة حسب الجنس	19
4-2	توزيع العينة حسب العمر	20
5-2	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	21
6-2	توزيع العينة حسب التخصص	21
7-2	توزيع العينة حسب الخبرة	22
8-2	توزيع العينة حسب عدد المراجعين	22
1-3	مجالات الإجابة عن أسئلة الإستبيان وأوزانها	23
2-3	معايير تحديد الاتجاه	23
3-3	يبين معامل ألفا كرونباخ	24
1-4	قياس مدى مدى إلتزام المراجع لمعيار العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة	24
2-4	قياس مدى إستخدام الحاسبات الإلكترونية و الاعلام الآلي في عملية المراجعة يقلل من مخاطر المراجعة	26
3-4	قياس نسبة مسؤوليات المراجع اتجاه اكتشاف الغش و الارتباطات الغير قانونية	28
4-4	اختبار الفرضية الأولى t-test	33
5-4	اختبار الفرضية لثانية t-test	33
6-4	اختبار الفرضية الثالثة t-test	34

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	**ملخص لمعاييرالمراجعة المقبولة عموما.**	05
1-2	**توزيع الاستبيان حسب الولايات**	19
2-2	**توزيع العينة حسب الجنس**	19
3-2	**توزيع العينة حسب العمر**	20
4-2	**توزيع العينة حسب المؤهل العلمي**	21
5-2	**توزيع العينة حسب التخصص**	21
6-2	**توزيع العينة حسب الخبرة**	22
7-2	**توزيع العينة حسب عدد المراجعين**	22

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	44
02	الأساتذة المحكمين للاستبيان	48
03	نتائج spssبالنسبة للأسئلة الديمغرافية	48
04	نتائج Spss للأسئلة المتعلقة بمكتب مراجعي الحسابات	52
05	معامل ألفا كرومباخ	60
06	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل المحاور	61
07	نتائج اختبار الفرضيات t-test	62

المقدمة

لقد كانت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال العقدين الأخيرين، أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا، خاصة بفضل الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات العمومية منذ نهاية عشرية الثمانيات،وعقد التسعينيات والتي تحاول من خلاله إحداث نمط جديد للتسيير يقضي بإحلال آليات السوق محل التخطيط المركزي حيث يتطلب هذا المنهج الجديد من المؤسسة الاقتصادية التكيف مع الضروف الجديدة بغية ضمان الفعالية والصرامة لتضمن بها البقاء في هذا المحيط الذي تشوبه المخاطر والمنافسة الشديدة نتيجة الإنفتاح على العالم الخارجي في كنف تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، وما يخلفه من منافسة كبيرة بين المؤسسات، وفي هذه الضروف نجد أن الحاجة إلى مهمة المراجعة حتمية لاغنى عنها في تزويد مختلف الأطراف بمعلومات دقيقة وذات مصداقية تمكنهم من إتخاذ القرار والرقابة على الأداء.

وقد عرفت المراجعة تطورات كبيرة ومتواصلة ، حيث صاحب تلك التطورات تعقد وتنوع النشاطات ، وذالك مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية والمادية والمالية المستعملة. وفي زحم كل ذالك أضحت عملية التسيير صعبة ومعقدة، نظرا لكثرة العمليات المنجزة وغزارة المعلومات المتدفقة غظافة الى وجود إنحرافات وأخطاء وحتى التلاعبات . وبإعتبار محافظ الحسابات على العموم، مسؤولا عن بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج وهو مسؤول مسؤولية مدنية ، جزائية وتأدبية اصبح المراجع مرغما على الإرتقاء بأدلة إلى أعلى مستوى ممكن.

كما أن هناك أمور تؤدي إلي وجود مخاطر في عملية المراجعة منها : الشك في استقلال المراجعين ، ونقص الكفاءة المهنية عندهم، وانخفاض جودة الأداء في عملية المراجعة، وقصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع، وعدم قيام الجمعيات المهنية بإشرافها وهيمنتها علي مهنة المحاسبة والمراجعة وعلى الخصوص رقابة الجودة علي أعمال مكاتب وشركات المراجعة .

ولكن بالرغم من وجود مخاطر عند مراجعة القوائم المالية، فإن علي المراجع الخارجي عدم تجاهل تلك المخاطر، أو الإدعاء بأن الهجوم علي المهنة غير واقعي، وأن القضايا المرفوعة ضده غير عادلة، و من ثم يجب علي المراجع أن يبذل العناية المهنية الملائمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه ولكافة المستفيدين من أعمال المراجعة . ومن خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1. إشكالية البحث

ما مدى قدرة المراجع الخارجي في التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية في عملية المراجعة؟

الأسئلة الفرعية:

- هل إلتزام المراجع بمعيار المراجعة المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة؟
- هل استعمال الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي تساهم في التقليل من مخاطر المراجعة؟
- هل يتحمل المراجع مسئولية عدم اكتشاف الغش في القوائم المالية؟

2. فرضيات الموضوع:

- يوجد ارتباط كبير عن التزام المراجع لمعايير المراجعة المتعارف عليها و التقليل من مخاطر المراجعة.
- تساهم الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي في التقليل من مخاطر المراجعة.
- تحمل المراجع مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش تخفض من تأثير مخاطر المراجعة.

3. مبررات إختيار الموضوع:

تتمثل مبررات إختيار هذا الموضوغ في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية :

- ✓ معرفة مدى قدرة المراجع الخارجي في التقليل من مخاطر المراجعة ؛
- ✓ لمعرفة مدى إدراك المراجعين بأهم المسؤوليات التي تواجههم عند القيام بمهامهم؛
- ✓ تعلق الموضوع المدروس بتخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة؛
- ✓ رغبة وميول الطالب للاطلاع والبحث في مجال المراجعة.

4. أهمية البحث:

- ✓ تأتي أهمية الدراسة من تحديد مدى مساهمتها في التخفيف من المخاطر التي تواجه المراجع أثناء عملية المراجعة لكي تساعده في عدم الوقوع في مثل هذه المخاطر، ومن ثم إصدار رأي عادل وسليم على صحة القوائم المالية التي تم مراجعتها، وهذا يؤدى إلى زيادة الثقة في الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي وزيادة ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة والمراجعة.
- ✓ تظهر أهمية الدراسة ضرورة قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الملائمة وعند واستخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .
- ✓ تمكين المراجعين من استخدام نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تحسين الأداء المهني للمراجعين.

5. تحديد ايطار الموضوع:

تهتم الدراسة بشكل عام في المخاطر التي تواجه المراجع الخارجي وفيما تكمن مساهمته في التقليل من هذه الخاطر.

الحدود المكانية: تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء المراجعين والمتمرسين في مهنة المراجعة ،وبالتالي تتمثل الحدود الدكانية في الجزائر وبالتحديد في ولاية ورقلة ، ولاية سعيدة، ولاية الجزائر.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة من شهر (أفريل إلى شهر ماي 2014).

6. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف علي الأنواع المختلفة لمخاطر المراجعة ومن تم استخدام الأساليب العلمية وإبداء المقترحات لتخفيض هذه المخاطر إلي أدني حد ممكن.
- لمعرفة قدرة وصول المراجع لأهم المخاطر التي تواجه المراجعة.
- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل مشاكل مخاطر المراجعة بالنسبة للمراجعين، تجنبا لرفع قضايا عليهم أمام المحاكم، ولزيادة ثقة الرأي العام في مهنة المحاسبة والمراجعة .

7. منهج الدراسة وأدواتها:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي.

- اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين. لتقصي أرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS .

8. خطة وهيكل البحث:

بغرض دراسة هذا الموضوع قمنا إلى تقسيمه إلى فصلين نظري وتطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا.

في الفصل الأول "أدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة " تطرقنا في المبحث الأول إلى الجانب النظري للدراسة ويتضمن المطلب الأول المفاهيم الأساسية للمراجعة والمطلب الثاني مسؤوليات المراجع الخارجي والمطلب الثالث الى تقييم وتحليل مخاطر المراجعة ،أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة في الموضوع واهم ما يميز الدراسة عن معالجة مشكلة الدراسة بالنسبة للمواضيع السابقة.

أما الفصل الثاني فتضمن "الدراسة الميدانية" خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لفائدة المراجعين الخارجيين من اجل استقصاء أرائهم في الموضوع وتحليلها وتقييم مدى استيعابهم للمشكل المطروح في الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تواجه مهنة مراجعة الحسابات منذ منتصف القرن العشرين الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين الحاضر مشكلات عديدة ناجمة عن إهمال وتقصير بعض المراجعين من أداء واجباتهم المهنية مما سبب أضرار مادية لعملائهم الذين يراجعون حساباتهم، وكنتيجة لذلك تم رفع على المراجعين قضايا أمام المحاكم من قبل المتضررين، وأدي ذلك إلي زعزعة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وتعرضها للهجوم عليها من قبل الرأي العام والمجتمع المالي والتدخل الحكومي أحيانا في إصدار القوانين والتشريعات لتضع حدا لهذه المشكلة.

فلابد لمهنة مراجعة الحسابات من أن تسعى وبشكل سريع إلى ترقيع أخطاء تراكمت سنوات طويلة لإعادة ولو جزء من ثقة في هذا المجال.

المبحث الأول : الجانب النظري للدراسة

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للمراجعة الخارجية

الفرع الأول: ماهية المراجعة

أولا: تعريف المراجعة

وهناك أيضا العديد من المفاهيم لمراجعة الحسابات نذكر من بين هذه التعاريف:

- **تعريف (Bethoux.Kremper et Poisson) :**

"المراجعة هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي،شريطة أن لا يكون الذي حضرها أو استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل"[1]

- **كما تم تعريف المراجعة من طرف (Bouquin) و(Bècour) :**

" أنها النشاط الذي يطبق باستقلالية ووفقا لمعايير الاجراءات المترابطة و الفحص بقصد التقييم ومدى الملائمة ودرجة الثقة،وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفقا لمعايير المحددة لها".[2]

وبتعريف أشمل و أوضح "لمراجعة هي عملية تجميع الألة من المعلومات بما يؤدي إلى تحديد درجة العلاقة بين المعلومات و المقاييس المحددة لها من قبل ويجب إتمام عملية المراجعة بواسطة شخص مستقل.

ثانيا: أنواع المراجعة

تنقسم المراجعة الى نوعين مراجعة خارجية وأخرى داخلية

1. : تعريف المراجعة الخارجية

- المراجعة الخارجية يقوم بها المحاسب القانوني ولا يقوم بها موظفو الشركة اطلاقا،ويقوم المراجع الخارجي المستقل بتقديم خدماته للمشروع على أساس تعاقدي بينهما".[3]

وبتعريف آخر:

[1] Bethoux.r ،Kremper. F et poisson.M : L'aoudit dons le secteur public. Clet ;paris ;1986 ;p 21

[2] J.C.Bercour،H.Bouquin. Aouditopèrationnele، 2eme Edition، Economca، paris. 1996.p12

[3] ثاء علي القباني، **المراجعة**،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر، 2007، ص17.

"المراجعة الخارجية هي عملية فحص لمجموعة من المعلومات ،تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية،وذالك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعة،تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم.مع ضرورة إيصال هذا الرأي الى الأطراف المعنية،لمعاونتها على الحكم على مدى جودة ونوعية المعلومات،وتحديد الاعتماد على تلك القوائم"[4].

2. المراجعة الداخلية:

يمكن تعريف المراجعة الداخلية على أنها:

"وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع،لفحص وتقييم أنشطته التي تقدم داخل المشروع.

والمراجع الداخلي موضف بالمشروع، يتركز نشاطه في اتمام هذا الفحص والتقييم. ولذالك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بقدرا من الاستقلال، ولذالك يوجه تقرير المراجع الداخلي مباشرة إلى نائب مدير الشئون المالية أو (أحيانا) إلى مجلس الإدارة مباشرة.

ثالثا: معايير المراجعة

"تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعاييرالمتعارف عليها،التي تصدرها الهيئات المهنية،وتلقى القبول العام،والتي تنكس على الإجرءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة،وتنقسم الى ثلاثة معايير كالتالي.

- ✓ المعايير الثلاثة الأولى يطلق عليها معايير عامة، حيث تزود بمؤشرات عامة يتبعها المراجع.
- ✓ المعايير الثلاثة الثانية يطلق عليها معايير العمل filed وهي تتعلق بإتمام عملية المراجعة.
- ✓ أما المعايير الأربعة الأخيرة فهي معايير التقرر وهي تشرح طبيعة ومحتوى تقرير المراجع.

1. المعايير العامة للمراجعة الخارجية General Stendards

- أن يقوم بالفحص شخص أو أشخاص مؤهلون تأهيلا مهنيا كافيا ومدربين تدييا كافيا بمهنة المراجعة.
- يجب أن يشمل استقلال المراجع على الموقف الحيادي ذهنيا وشخصيا.
- يجب أداد العناية المهنية المعقولة لإتمام الفحص الحيادي ذهنيا وشخصيا.

2. معايير إتمام العمل Standards of Fieldwork

- أن يتم اعداد التخطيط الملائم لإتمام العمل،وأن يوزع توزيعا مناسب على المساعدين المؤهلين ان وجدوا.
- يجب اتمام دراسة مناسبة للرقابة الداخلية الحالية وتقييمها كأساس لمدى الاعتماد عليها.وتحديد مدى التوسع في اختبارات المراجعة وإجراءاتهالإتمام الفحص.
- أن يتم الحصول على الدليل الموضوعي الكافي من خلال الفحص والملاحظة والسؤال والمطابقة للوصول إلى أساس معقول للرأي المتعلق بالقوائم المالية تحت الفحص.

3. معايير التقرير: Standards of Reporting

- ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها حسب المبادئ المحاسبية المقبولةعموما.

[4] محمد سمير صبان،عبد الوهاب نصر علي،**المراجعة الخارجية،المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2002،ص10وص10.

- أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة هذا العام هي نفسها التي تم تطبيقها في الأعوام السابقة (الاتساق).
- أن يذكر التقرير أن الافصاح مناسب في القوائم المالية وبدرجة مناسبة ومعقولة.
- أن يحوي التقرير إما التعبير عن الرأي المراجع عن القوائم المالية شكل عام أو بالتصريح بأنه لايمكن التعبير عن رأي في القوائم المالية وفي هذه الحالة يجب أن يوضح المراجع أسباب ذال.وفي جميع الحالات يجب أن يحوي التقرير طبيعة الفحص الذي قام به المراجع ودرجة مسؤليته عن ذالك[5].

ويوضح الشكل (1-1) ملخص لمعاييرالمراجعة المقبولة عموما.

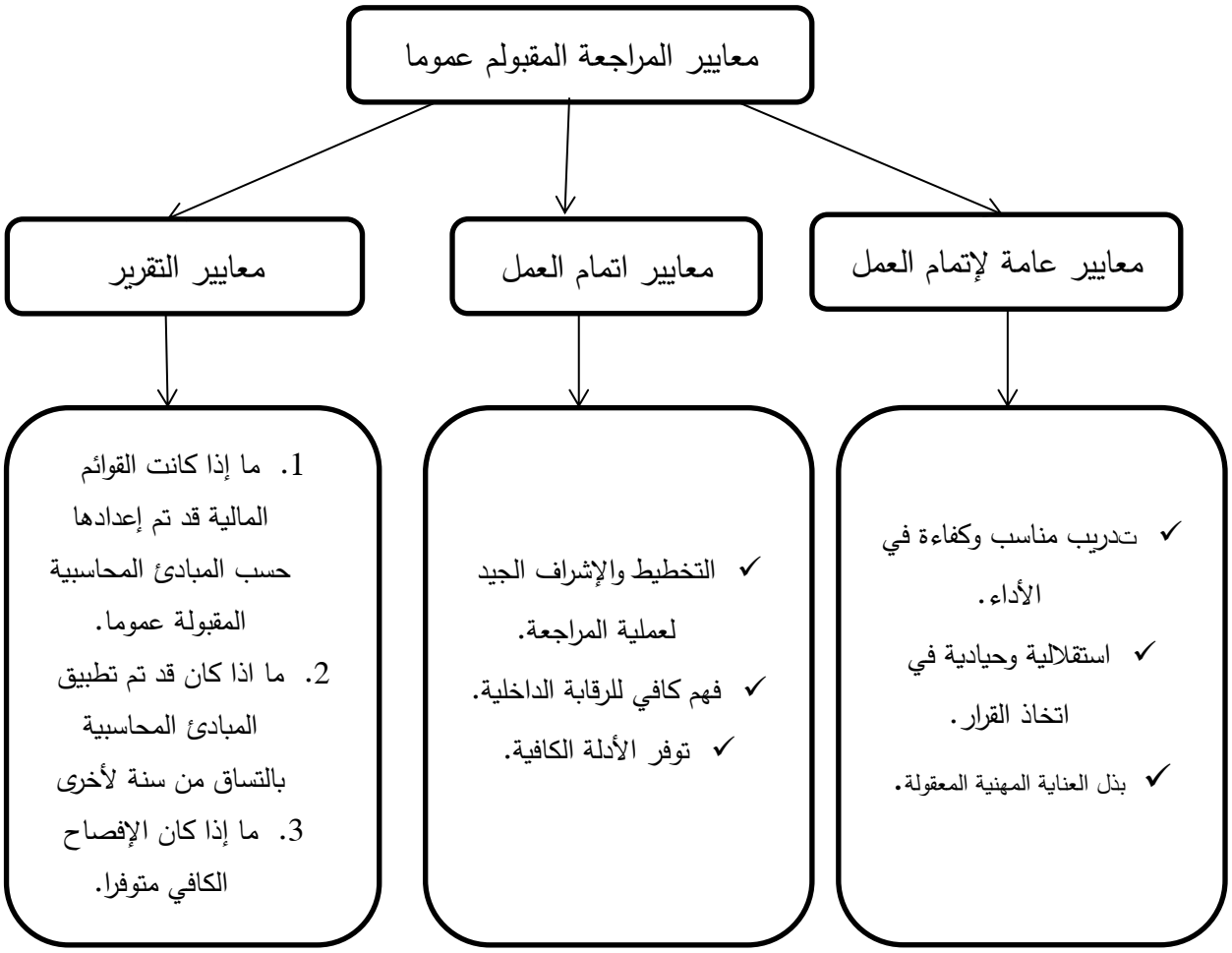

المصدر : ثناء القباني الصفحة رقم 23

[5] ثناء القباني، **مرجع سابق**، ص 17 21 22.

رابعا: أهداف المراجعة

إن المراجعة رافقت نشوء الحضارات وتطورات بتطورها وكذالك الأهدافها ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مجموعتين:

أ- أهداف تقليدية:

ويمكن تلخيصها في مايلي[6]:

1) التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
2) إبداء رأي في إستناد إلى أدلة و براهين على عدالة القوائم المالية.
3) اكتشاف أعمال الغشو التزوير بالسجلات المحاسبية.
4) التقليل من فرصارتكاب ا.لأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
5) مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
6) مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
7) مساعدة الجهات الحكومية الاخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

ب-أهداف حديثة:

انتقلت المراجعة من مجرد قيام مراجع الحسابات بالتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش وتزوير، وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية و خروج برأي فني محايد يبين ناتج المؤسسة من ربح أو خسارة و مركزها المالي في نهاية الفترة المالية، الى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، وتقييم الاداء ورفع مستوى الكفاءة الفاعلية في المؤسسات تحت المراجعة، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، وبتالي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسات بصورة عامة، بحيث لم يعد " تحقيق أكبر قدر من الربح " الهدف الأهم، بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها " العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة ".[7]

ولقد بذلت محاولات عديدة من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية في دول العالم لوضع القواعد والمعايير التي تحكم مزاولي المهنة علميا و عمليا، بما يضمن مستوى معين من الأداء يقبله مستخدمي القوائم المالية ويمنح لهم الثقة فيما يصدره المراجعون من أحكام، والتغلب بذالك على الإشكال القائم حول الصعوبات التي تعترض المراجع التي تتمحور حول عدم الدراية بالأمور محاسبية مثل : الإدارة، القانون، التسويق، بحوث العمليات، التمويل، عند قيامه بقياس الكفاءة و الفعالية و تقييم الأداء[8] ويمكن توضيح هذا التطور الحاصل في أهداف علمية من خلال الجدول التالي:

[6] حسين القاضي، حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية**، عمان، الاردن، 1999، ص15.
[7] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص15.
[8] يوسف محمد جربوع ، **مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين أبار حزيران، الأردن، 2003، ص 03-04.

جدول رقم (1-1) التطور التاريخي لأهداف عملية المراجعة.

الفترة	الهدف من عملية المراجعة
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس.
1500- 1850	اكتشاف التلاعب و الاختلاس.
1850- 1933	اكتشاف التلاعب و الاختلاس. اكتشاف الأخطاء الكتابية.
1933- 1940	تحديد مدى صحة وسلامة المركز المالي. اكتشاف التلاعب و الاختلاس.
1940 – 1960	تحديد مدى سلامة المركز المالي.

المصدر: عبد الفتاح الصحن وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2000، ص12

المطلب الثاني: مسؤوليات المراجع الخارجي

الفرع الأول: مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش: تعد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها، أحد الأسباب الهامة التي ساعدت على ظهور فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية أن التقرير النظيف يعني أن المراجع قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو المخالفات التي تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل المراجعة ، وبالتالي فإن لدى مستخدمي القوائم المالية توقعاً عالياً بأن يقوم المراجع باكتشاف الغش والمخالفات، وذلك هدف ضروري لعملية المراجعة في حين تختلف المعايير المهنية والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة ،حيث قللت المعايير والتوصيات من درجة مسؤولية المراجع بشأن اكتشاف الغش والمخالفات وذلك بالإشارة إلى أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الغش وبالتالي فهي المسؤولة على منع تلك المخالفات من خلال وسائل الرقابة الداخلية الفعالة.

الفرع الثاني: مسؤولية المراجع القانونية تجاه عملائه : ان العلاقة بين المراجع وعمله هو العقد المبرم بينهما وبالتالي فإن مراجع الحسابات يعتبر مسؤولا من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يراجع حساباتها، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام العقد وتسمى المسؤولية "مسؤولية عقدية".

الفرع الثالث: المسؤولية تجاه الطرف الثالث: يعتبر المراجع الخارجي مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة اليه، وتسمى هذه المسؤولية "بالمسؤولية التقصيرية"

تنعقد المسؤولية القانونية بنوعيتها العقدية والتقصيرية ضد المراجع بتوافر ثلاثة أركان هي:

- حصول إهمال وتقصير من جانب المراجع في أداء واجباته المهنية ;

- وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المراجع ;
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير المراجع.

الفرع الرابع: المسؤولية المهنية للمراجع: يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمراجع الخارجي على قدرته على تحمل المسؤولية ، وكلما كان المراجع قادراً على تحمل مسؤولياته كلما زاد احترام هذه الجهات له .إن المراجع الخارجي يعرض على الشركات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية ، بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصراً هاماً بالنسبة للمراجع الخارجي نظراً لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله .كما أن القواعد الأخلاقية للمهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المراجع من مسؤولية ، ولا شك أن المراجع الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مراجع آخر يتجاهل تلك القواعد.

الفرع الخامس: المسؤولية الجنائية للمراجع: المسؤولية الجنائية يتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي إعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل. وتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية للمراجعة الخارجي والتي تنص عليها جميع التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات، ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة الجمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وأية خدمات إدارية واستشارات أخرى[9].

المطلب الثالث: تحليل وتقييم مخاطر المراجعة

الفرع الأول: مفهوم مخاطر المراجعة

عرّف الإتحاد الدولي للمحاسبينIFAC وفق المعيار الدولي للمراجعة ISA 400 تحت عنوان تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية ، مخاطر المراجعة بأنها" المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء

رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية."كما عرّفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بناءا على مشروع معيار خطأ المراجعة و الأهمية النسبية بأنها" إحتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء هامة".إن المراجعة الاختبارية للمفردات في المجتمع الإحصائي الكبير أوجدت ما يعرف بالنسبية أو الاحتمالية في الرأي الفني للمراجع، بالتالي إمكانية خطأ المراجع في ظل قيد هذا النوع تصبح واردة للغاية. يمكن أن نميز بين نوعين من المخاطر التي تؤثر تاثيرا كبيرا على قرارات الأطراف الخارجة عن المؤسسة في :

- إبداء الرأي الإيجابي من قبل المراجع حول تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة، في حين أن الواقع عكس ذلك؛

[9] محمد بشير غوالي، **دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القائم المالية**، مجلة الباحث، العدد 2013/12 ص130 131

- إبداء الرأي السلبي من قبل المراجع حول تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة، في حين أن الواقع عكس ذلك[10].

إن النوعين السابقين يمثلان الحد الأقصى لخطأ المراجع، لذا ينبغي على هذا الأخير أن يسعى إلى تقليل هذه الأخطاء عند حدودها الدنيا في ظل قيد وجودها خاصة في نوع المراجعة الاختيارية، بما يسمح من قبولها عمليا[11].

الفرع الثاني: تصنيفات مخاطر المراجعة

توصلت الدراسات و الأبحاث الت أجريت حول موضوع مخاطر المراجعة الى محاولة تصنييف مخاطر المراجعة إلى مجموعات لإدراك مفهومها بسهولة حيث قسمت إلى مايلي:

1. مخاطر المراجعة من حيث مصدرها:

1-1 **مخاطر طبيعية** : تظهر هذه المخاطر نتيجة ممارسة النشاط الاقتصادي ، وقد تزداد حدّتها حسب طبيعة النشاط ، المركز المالي للمؤسسة ، حجم المؤسسة ، تكوينها القانوني ، نوع المنتجات و غيرها من العوامل . و تحدد هذه العوامل مستوى و حجم المخاطر.

2-1 **مخاطر غير طبيعية** : هي تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء و المخالفات، حيث أن الفرق بين الخطأ و المخالفة هو إرادة و قصد المرتكب، فالأخطاء تشير إلى أفعال غير عمديّة أما المخالفات فهي أيضا أخطاء لكن متعمدة[12].

2. مخاطر المراجعة من حيث مستوى المخاطرة:

2-1 المخاطر العادية : لا شك و أن عملية مراجعة تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة ، فرغم قوة أدلة الإثبات و بذل العناية المهنية اللازمة إلا أن هناك إحتمال دائم لوجود خطأ أو واقعة غش مهما كان حجمها لا يتم إكتشافها، حيث هناك مؤشرات دالة على وجود مستوى مخطر لكنه عادي.

ومهما توافرت هذه المؤشرات إلاّ أنه يجب على محافظ الحسابات أن يتحلى دائما بالشك المهني و أن

يبذل العناية المهنية اللازمة، و رغم أن الأخطاء تقل في ظل توافر المؤشرات السابقة إلاّ أنّ الغش ممكن أن يحصل و يتم إخفاؤه من قبل مرتكبيه.

2-2 المخاطر غير العادية: هناك بعض المؤشرات التي تدل على وجود مستوى غير عادي من المخاطر وتتمثل في: (وجود مشكلات سيولة، وجود رافعة مالية كبيرة، وجود إدارة ضعيفة، وجود جهاز رقابة ضعيف،...) لذلك فإن مدخل محافظ الحسابات أو الإستراتيجية التي سيتبعها سوف تختلف باختلاف مستوى المخاطر، هذا في حالة قبوله لمهمة المراجعة.

---

[10] خيراني العيد، **مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة**، مذكرة ماجيستير،منشورة،2013، ص46

[11] خيراني العيد، مدى ، **مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة**، مذكرة ماجيستير،منشورة،2013. ص46.

[12] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة**، جامعة عين شمس، 2004 ، ص 32،33.

3. مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها

حدد معيار مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية لعملية المراجعة رقم 47 في ديسمبر سنة 1983 والصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA بأن مخاطر المراجعة تتكون من :

3-1 مخاطر ملازمة (حتمية) : تعرّف المخاطر الملازمة بقابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى، مع إفتراض عدم وجود رقابة داخلية.

3-2 مخاطر الرقابة: وهو الخطأ الناتج عن حدوث خلل في أحد الأرصدة أو في نوع من العمليات ويكون جوهريا إذا جمع مع خطأ رصيد أو عملية أخرى و لا يمكن منعه أو إكتشافه في الوقت المناسب و يكون ذلك راجع لضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة.

3-3 مخاطر عدم الإكتشاف: عرّفها الإتحاد الدولي للمحاسبين على أنها المخاطر التي لا يمكن أن تكتشفها إجراءات محافظ الحسابات التحقيقية في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع العمليات[13].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية

الفرع الأول: دراسة خيراني العيد 2013

مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحساباتفي ضبط مخاطر المراجعة تهدف هذه الدراسة إلى معالجة العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات و دورها في ضبط مخاطر المراجعة ، و بالتالي التقليل من حدوث عمليات الغش و الأخطاء الجوهرية، حيث توصلت هذه الدراسة الى:

- ✓ يعتبر توافر عنصر الإستقلالية من أهم العوامل التي تقوم عليها مهنة محافظة الحسابات.
- ✓ إنّ للعوامل الخاصة بتخطيط و إجراءات عملية المراجعة ، أثر بالغ على جودة أداء محافظي الحسابات.
- ✓ في ظل غياب سوق مالي نشيط وكفؤ، يبقى دور محافظ الحسابات مقتصر على حماية أصول المؤسسة،إضافة إلى اعتبارات جبائية.

[13] خيراني العيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 48،49.

الفرع الثاني: دراسة ليندا حسن نمر الحلبي 2009

دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات الصادرة عن

الشركات الأردنية تهدف الدراسة إلى بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المقدمة وقد توصلت الدراسة إلى:

- ✓ المحاسبة الإبداعية هي مجموعة الأساليب والإجراءات التييعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة.
- ✓ إ ن التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية لا ينحصر في البعد الفني للمحاسبة وانما يتجاوزه الى البعد الأخلاقي للمحاسبين وهو أكثر خطورة على مستقبل المهنة المحاسبية.
- ✓ إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش هي مسؤولية مدقق الحسابات وخاصة اذا لم ينفذ مهمته بالشكل المطلوب[14].

الفرع الثالث: دراسة سميحة غلوس2013:

مسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة تهدف هذه الدراسة الى

معالجت إشكالية مدى مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الممارسات الخاطئة ، من خلال ممارسة المهام الموكلة إليه، ونتيجة لذلك فإن المراجعين يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المجتمع بفئاته كافة يريد منهم تأكيدا على عدم وجود تلاعب أو غش فإنه يتوقع إن يعمل المراجعون على اكتشافها ويقوموا بالإبلا غ عنها.وتوصلت الى:

- ✓ يجب على المراجع أن يقوم بالمراجعة التحليلية للقوائم المالية في بداية عملية المراجعة و أثناء الفحص وعند الانتهاء من عملية المراجعة، كما يتوجب عليه إعداد برنامج المراجعة مما يسهل عليه عملية اكتشاف الأخطاء.
- ✓ عدم إهمال المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية، حيث إن عملية فحص النظام المذكور تعتبر الركيزة الأساسية في عمل المراجع الخارجي.
- ✓ على المراجع الخارجي استعمال أساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية[15].

[14] ليندا حسن النمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات الصادرة عن الشركات الأردنية**، مذكرة ماجستّير،الاردن،2009.

[15] سميحة غلوس، **مسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة**، مذكرة ماستر،الجزائر، 2013.

الفرع الرابع: لقيطي الأخظر 2009

مراجع الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر هدفت هذه الراسة الى معرفة واقع الممارسة المهنية في الجزائر من خلال قياس مدى تقييد مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني وبمعرفة أسباب عدم الرضا عن المراجعة في الجزائر وكذا معرفة مصاعب مهنة المراجعة في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ أن مراجعي الحسابات الخارجيين في الجزائر يتقيدون وبشكل عام تقريبا من وجهة نظر جميع الفئتين المشمولة بالدراسة بقواعد السلوك المهني.
- ✓ هناك تضارب ببين وجهة نظر المراجعين، وبين وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية.
- ✓ هناك أسباب عدم الرضا عن مهمة المراجعة المراجعة في الواقع الجزائري[16].

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغة الأجنبية

الفرع الاول:دراسة(RABIN،2004) بعنوان

Determinants of audit ors attitudes to wardCréative accaunting

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في المملكة المتحدة، توصلت الدراسة إلى اتجاهات المدققين بشأن المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت أيضا أن المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدة عوامل الداخلية والخارجية ، ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية الغير المتوقعة فضلا عن ضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري. أما العوامل الخارجية فترتبط بطبيعة ملكية المنشأة[17]

[16] لقيطي الاخضر، **مراجع الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة مجستيير،الجزائر، 2009.

[17] Rabin ،**Determinants of audit ors attitudes to Ward créative accounting**،2004.

الفرع الثاني: دراسة (Lizabeth 2000،Wiliam)

تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة هدفت هذه الدراسة إلى أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات وتلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة علي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر ، كما تناولت الدراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات المستقلة المؤثرة علي تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة منها:

- ✓ اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيه.
- ✓ اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة.
- ✓ نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق[18].

المطلب الثالث: خصوصية الدراسة الحالية:

بعد الاطلاع علي أهمية الدراسات السابقة ونتائجها لجد أن البيئة التي جاءت فيها الدراسة ذات علاقة بالدراسات السابقة، إلا أنها فقط تختلف في بعض الجوانب منها:

- ✓ طبقت هذه الدراسة في ثلاثة مناطق من أنحاء الوطن في الغرب والشمال والجنوب.
- ✓ تناولت هذه الدراسة جل مخاطر المراجعة التي يواجهها المراجعيين الخارجيين.

[18] Lizabith ، AA ، William ، F.M (2000) ، **" Internet Risk and Control Risk Assessment : Evidence on the Effect of Persuasive andSpecific Risk Factors "** ، Auditing :A Journal of Practice and Theory .2000

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا لفصل تقييم و تحليل مخاطر المراجعة تبيّن لنا أنّ :

- يمكن تصنيف مخاطر المراجعة إلى عدة أصناف إلا أن هناك نموذج معتمد و موحد يلقى الاجماع و المتمثل في تصنيف مخاطر المراجعة إلى مخاطر الإكتشاف، مخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة ؛
- كلما تطورت بيئة المراجعة إلاّ و ارتفعت مخاطر المراجعة خاصة فيما يتعلق ببيئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ؛
- رغم عدم فعالية المراجعة الخارجية في كشف المخالفات و الأخطاء الجوهرية، إلا أنها تبقى الآلية الأكثر إستعمالا من قبل المؤسسات.

الفصل الثاني

تمهيد:

سنحاول من خلال نذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المراجعين الخارجيين ، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى قدرة المراجع الخارجي في التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية في عملية المراجعة.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة .

حيث لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها الملتقيات الدولية والوطنية في مجال المراجعة والدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة ، وكذا أراء بعض الأساتذةالمتخصصين في هذا المجال، ثم قمنا

بمختلف الإجراءات المناسبة لإتمام الدراسة، ونتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أداة الدراسة ووصف خصائص وإجابات عينة الدراسة.**
- **المبحث الثاني: اختبار أداة الدراسة واختبار الفرضيات وتحليل النتائج.**

المبحث الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة مخاطر المراجعة ومساهمة المراجع الخارجي في التقليل من تاثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة حيث يشمل هذا المبحث الطريقة و الأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

حيث يتم التطرق إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تم فيها صياغته، بدءاً من مرحلة إعداد الاستمارة وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مرور اً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات، ثم التطرق إلى هيكل الاستبيان وكذا مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: منهج البحث

إن لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي كونها تتعلق بالعوامل التي تؤثر على القوائم المالية، ومدى مساهمة محافظ الحسابات في زيادة الثقة بها، لذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات، و المعلومات المحصل عليها من خلال إستبانة تمّ إعدادها لهذا الغرض وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعSPSS .

الفرع الثاني : استبانه الدراسة

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات و المعلومات من الواقع، و المتمثلة في أراء وجهات نظر محافظي الحسابات والمحاسبين حول مشكلة الدراسة.

ولكي تكون الاستمارة دقيقة و منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الوضوح و المضمون، فقد مرّ تصميمها على ثلاثة مراحل:

- ✓ **مرحلة التصميم الأولي.**

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، و انطلاقا من الجانب النظري و الدراسات السابقة تمّ صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث و الفرضيات الموضوعة، و لقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- استعمال لغة سليمة؛
- صياغة أسئلة بسيطة و غير قابلة للتأويل؛
- ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

بعد الانتهاء من إعداد الأسئلة تمّ عرضها على بعض الأساتذة المختصين في المحاسبة والمراجعة، وذالك بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة وصياغة الأسئلة، وتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، ولقد تم الرد من بعض الأساتذة وعدم الرد من البعض الآخر.

✓ **مرحلة إعادة التصميم**

بعد المراجعة و الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المختصين، تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من محافظي الحسابات للتأكد من وضوح و استيعاب الأسئلة من قبلهم، حيث مَكّنتنا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و اتخاذ بعض التعديلات و التصميمات فيما يخص الأسئلة و صياغتها بطريقة مناسبة و واضحة.

✓ **مرحلة التصميم النهائي**

وهي المرحلة النهائية المتعلقة بالاستمارة، حيث تمّ الأخذ بعين الاعتبار التعديلات و الملاحظات في المرحلة السابقة ومن ثم التصميم النهائي للاستمارة وتوزيعه مستعينين في ذلك على:

- التسليم المباشر لأفراد العينة ؛
- الاستعانة ببعض الزملاء (الأكاديميين وأصحاب المهنة) فيما يخص الاستمارات الموزعة في بعض المناطق؛
- البريد الالكتروني خاصة فيما يخص مكاتب المحافظين الحسابات.

أما عن طرق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعاً لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال ما يلي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من المستجوبين؛
- استلام الاستمارات من قبل الزملاء الذين تم الاستعانة بهم؛
- الحصول عن الإجابات عن طريق البريد الالكتروني.

الفرع الثالث: هيكل الاستبيان

تتضمن استمارة الاستبيان 26 سؤالا موزعة على قسمين كمايلي:

- **القسم الأول** : يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع، و المتكونة من ستت فقرات والتي يتوقع أن تساعد الباحث على تفسيير النتائج.
- **القسم الثاني**: والذي من شأنه يعالج مشكلة الدراسة واحتوى على (20) سؤالا هدفت الى مايلي:

- المحور الأول : يحتوي على 07 فقرات تناولت فيها التزام المراجع للمعايير المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة؛
- المحور الثاني : يحتوي على ثمانية فقرات تناولت فيه استخدام الحاسبات الالكترونية والاعلام الآلي في عملية المراجعة تقلل من مخاطر المراجعة؛
- المحور الثالث: يحتوي على خمسة أسئلة والتي تناولت قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات الغير قانونية يعمل تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.

الفرع الرابع : مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في :

محافظ الحسابات : يعد محافظ حسابات أحد الأطراف الأساسية المهتمة بعملية المراجعة، وذلك باعتباره الطرف المسئول عن أداء خدمة المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة منه.

2 عينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة محافظي الحسابات الذين يزاولون نشاطاهم في كل من ولاية ورقلة ،الجزائر ، سعيدة .

بذلك يكون عدد الإستبانات الخاضعة للتحليل 33 استبانة بواقع إستبانة واحدة لكل مكتب و الجدول التالي يبين الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان :

الجدول (2-1)-مجتمع الدراسة

البيان	الاستبانات الموزعة		الإستبانات المسترجعة		الإستبانات الملغاة		الإستبانات الصالحة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
محافظي الحسابات	45	%100	37	22%،28	04	89%،08	33	،73 33%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الإستبيان

الجدول (2-1)- يبين العدد الاجمالي للاستمارات الموزعة و البالغ عددهاخمس و أربعون استمارة منها

سبع و ثلاثون استمارة تم استرجاعها و هو ما يمثل نسبة % 82،22 من حجم العينة المختارة و هي نسبة مرتفعة ، في حين لم يتم استرجاع ثمان استماراة وذلك لاستلامها بعد الآجال .و بعد اطلاعنا و تفحصنا للاستبانات المسترجعة ، تبين لنا عدم

صلاحية أربع إستمارات أي نسبة % 08،89 من مجموع الاستبانات الموزعة لمحافظي الحسابات لعدم الجدية في الإجابة و بالتالي تم الغاؤها . ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة للاستعمال ثلاث و ثلاثون استمارة اي ما يعادل % 73،33 أما بالنسبة لتوزيع افراد العينة حسب الولاية فقد كان ذلك وظق الجدول التالي:

الجدول (2-2)- توزيع الاستبيان حسب الولايات

الولايات	التكرار	النسبة
الجزائر	12	36,36%
ورقلة	14	42,42%
سعيدة	07	21,21%
المجموع	33	%100

الشكل (2-1) توزيع الاستبيان حسب الولايات

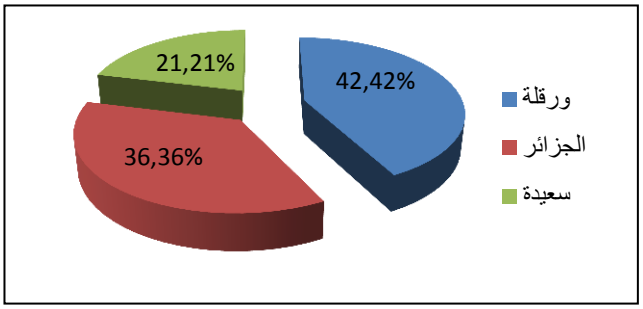

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الإستبيان

نلاحظ أن اغلب افراد العينة يزاولون نشاطهم بولاية ورقلة وذالك بنسبة 42،42% وهذا راجع لمكان إقامة الباحث.

المطلب الثاني :التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

نشير الى أن جميع البيانات التي تم تبويبها باستخدام برنامج Excel 2010 والذي يعتبر مصدر لكافة الجداول التي تضمنت النسب المئوية وكذا الاشكال البيانية المرافقة.

الفرع الأول: توزيع العينة حسب الجنس

الجدول (2-3)- توزيع العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة
ذكور	26	87.8%
اناث	07	21.2%
المجموع	33	100%

الشكل (2-2)- توزيع العينة حسب الجنس

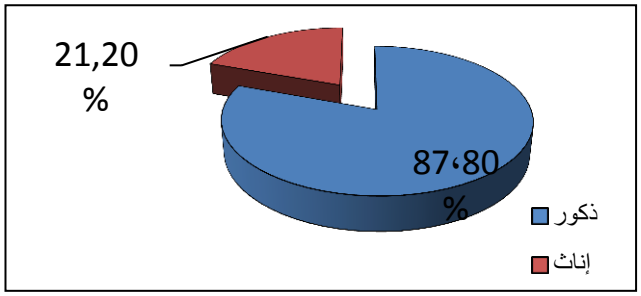

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر بكثير من الإناث كونهم

يمثلون نسبة 87.8 %بينما يمثلن الاناث النسبة المتبقية و هذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على ممارسة مهنة محافظ الحسابات مقابل عزوف الإناث على ممارسة مهنة المراجعة و المحاسبة بصفة عامة.

الفرع الثاني: توزيع العينة حسب العمر

يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية:

الجدول (2-4)- توزيع العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30	05	12,1%
30-40 سنة	20	63,6%
41-50 سنة	04	12,1%
أكبر من 50	04	12,1
المجموع	33	%100

الشكل (2-3)- توزيع العينة حسب العمر

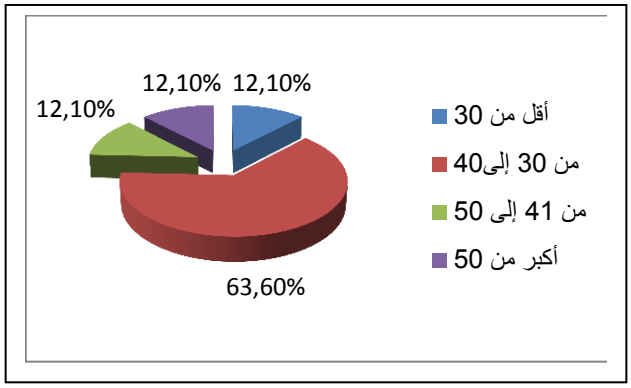

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أنه:

- ✓ نسبة المشاركة في الفئة أقل من 30 سنة 12،1% من اجمالي العينة
- ✓ نسبة المشاركة في الفئة 30-40 سنة هي 20 مستجوب أي ماتعادل 63.6% من اجمالي العينة
- ✓ نسبة المشاركة في الفئة 41-50 سنة 12،1% من اجمالي العينة
- ✓ نسبة المشاركة في الفئة أكثر من 50 هي 21.1% من اجمالي العينة.

وبتالي نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة بين 30-40 سنة بينما في الفئةأقل من 30 نجد فقط 12.1% وهذا راجع لطبيعة الحصول على الإعتماد حيث تتطلب وقت في بعض الحالات.

الفرع الثالث: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول (2-5)- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الشهادة	التكرار	النسبة
شهادة الكفاءة المهنية	04	12,1%
ليسانس	10	30 ,3%
ماجيستير/ماستر	14	42 ,4%
دكتوراه	05	15,2%
المجموع	33	100%

الشكل (2-4)- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

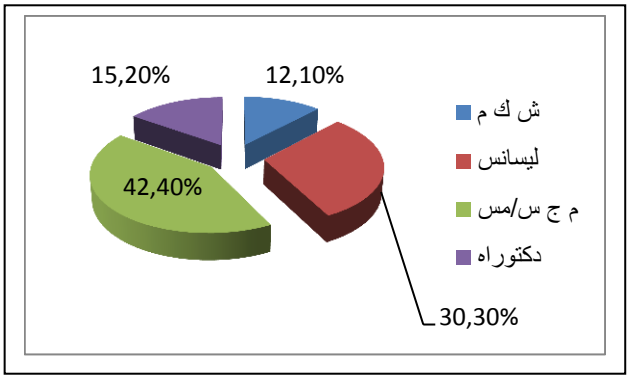

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة ما يعادل42.4% من أفراد العينة حاملين لشهادة ماجيستير/ماستر وأننسبة 30،3% حاملين لشهادة الليسانس أما بنسبة للدكتوراه 15،2% وشهادة الكفاءة المهنية تعادل 12،1 % من عينة الدراسة .

فمعظم العينة المدروسة تحمل شهادة المجستير والماستر.

الفرع الرابع: توزيع العينة حسب التخصص العلمي

الجدول (2-6)- توزيع العينة حسب التخصص

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	24	72,7%
مالية	09	27,3%
تخصص آخر	00	00%
المجموع	33	100%

الشكل (2-5)- توزيع العينة حسب التخصص

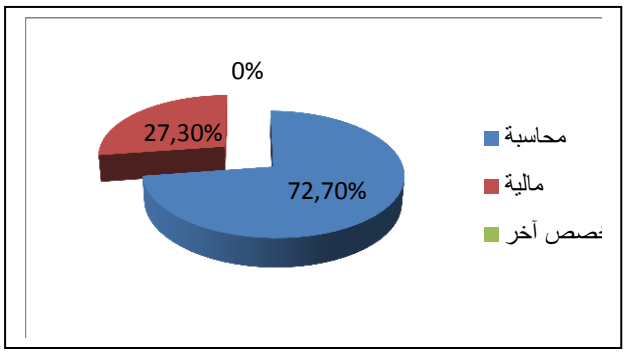

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن معظم عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة مايعادل نسبة 72،7% أما بالنسبة لتخصص المالية نحصل على 27،3%

فنجد أن عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة والمالية.

الفرع الخامس: توزيع العينة حسب الخبرة

الجدول (2–7)– توزيع العينة حسب الخبرة

فئة الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	06	18,2%
05 – 10 سنوات	17	51,5%
11 – 20 سنة	05	15,2%
أكثر من 20 سنة	05	15,2%
المجموع	33	%100

الشكل (2–6)– توزيع العينة حسب الخبرة

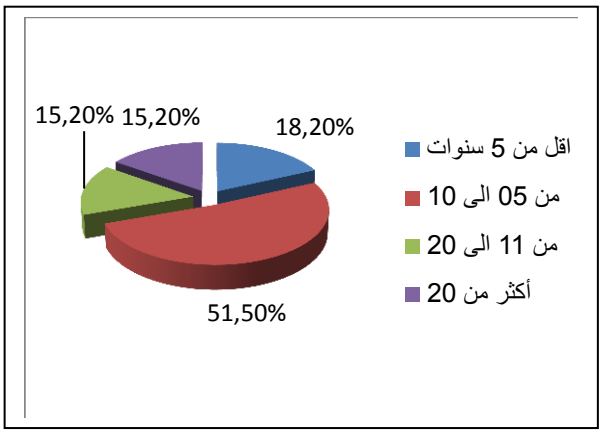

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن جل العينة المدروسة تتراوح خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات ماتمثل 51،5% من اجمالي العينة

الفرع السادس: توزيع العينة حسب عدد المراجعين في المكتب

الجدول (2–8)– توزيع العينة حسب عدد المراجعين

عدد المراجعين في المكتب	التكرار	النسبة
أقل من 05	25	75,8%
من 05 إلى 10	08	24,2%
أكثر من 10	00	0%
المجموع	33	%100

الشكل (2–7)– توزيع العينة خسب عدد المراجعين

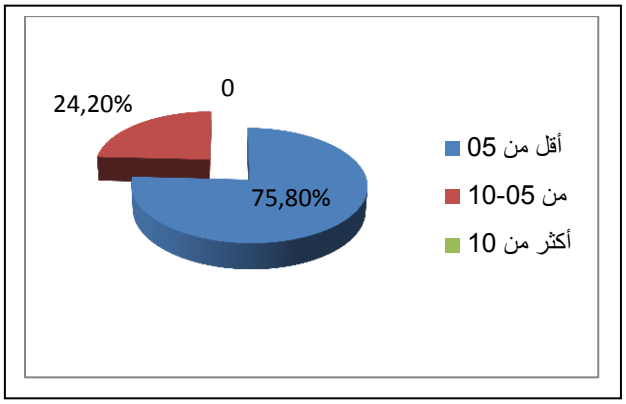

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن جل عدد المراجعين في مكتب محافظ الحسابات أقل من 05 مراجعين أي مايعادل 75،8% وهذه النسبة راجعة الى صغر حجم المكاتب.

المبحث الثاني: اختبار أداة الدراسة واختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المطلب الأول : اختبار أداة الدراسة

الفرع الأول: مقياس الاستبيان

بغرض تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكرت ذي خمس درجات، لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات على النحو الآتي:

الجدول رقم (3-1)- مجالات الإجابة عن أسئلة الإستبيان وأوزانها

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي كما يلي:

الجدول رقم: (3-2)- معايير تحديد الاتجاه

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتوسط المرجح	[5-4.20]	[4.19-3.40]	[3.39-2.60]	[2.59-1.80]	[1.79-1]

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: صدق أداة الاستبيان

قبل القيام بالإختبارات الإحصائية لتحليل فرضيات الدراسة ، لا بد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة ، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس ، وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها:

- **طول الاختبار**: بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان ، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى.
- **تجانس أو تباين درجات أفراد العينة**: يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم.
- مدى صعوبة فهم أداة القياس : عندما تكون عبارات الاستبيان غتير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فان أفراد العينة المستجوبة قد يلجأوا إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس.

الفرع الثالث: معامل ألفا كرونباخ

يستخدم معمل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة ، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 0.50%.

والجدول (3-3) ،يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة ، حيث بلغ نسبة.800 وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

تعني نسبة ثبات الدراسة) (0.800%) انه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فانهم سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

الجدول (3-3)- يبين معامل ألفا كرونباخ

العينة	معامل ألفا كرونباخ
20	0.800

المصدر : من خلال النتائج المتحصل عليه من SPSS

المطلب الثاني: عرض النتائج

للتعرف على مخاطر المراجعة ومساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالي في عملية المراجعة ةتوصلنا الى مايلي:

الفرع الأول: نتائج مدى التزام المراجع للمعايير المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة.

يظهر الجدول رقم (4-1)- تحليل الفقرات في استمارة الاستبيان لمدى التزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة ، اذا احتسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

الجدول رقم (4-1)- قياس مدى مدى إلتزام المراجع لمعيار العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة.

الايضاحات	ت ن%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحرف المعياري	اتجاه الأجابة
التحقيق المستمر للمراجع يساعد على الفهم الجيد لمحيط الشركة التي يقوم بمراجعتها.	ت	00	00	00	27	06	4.00	00	موافق
	%	-	-	-	91.7	8.3			
استقلالية المراجع تؤدي الى المام المهام بطريقة جيدة وبالتالي التقليل من مخاطر المراجعة.	ت	01	00	00	27	06	4.1818	0.39167	موافق
	%				81.8	18.2			
ضغط الوقت و الاتعاب تقوي احتمال الوقوع في الخطأ.	ت	00	00	00	20	13	4.3939	0.49620	موافق بشدة
	%	-	-	-	60	36.1			
متابعة المراجع واشرافه على معاونيه تؤدي الى تقديم عمل يضعف إعداد تقرير خاطئ عن مصداقية القوائم المالية.	ت	10	00	04	17	02	3.333	0.98953	محايد
	%	30.3	-	12.1	51.5	6.1			
الفحص الجيد لنظام الرقابة الداخلية يجنب المراجع الوقوع في الخطأ.	ت	00	00	00	23	10	4.3030	0.46669	موافق بشدة
	%	-	-	-	63.9	27.8			
التكوين المستمر للمراجع تساهم في التقليل من الوقوع في الخطأ في عملية المراجعة.	ت	00	00	00	07	26	4.7879	0.41515	موافق بشدة
	%	-	-	-	21.1	78.8			
قوة نظام الرقابة الداخلية ترتبط لمدى		05	03	03	22	00	3.3333	1.05079	محايد

تواطئ العاملين	%	-	-	6.1	75.8	18.2			
المتوسط العام للمحور		-	-	-	-	-	4.04	0،4025	**موافق**

المصدر: اعتمادا على مخرجات نظام spss 20

يشير الجدول (4-1) الى أن الفقرة رقم 06 التي تنص على التكوين المستمر للمراجع تساهم في التقليل من الوقوع في الخطأ في عملية المراجعة حيث إحتلت المرتبة الأولى وكانت أكثر أهمية بين بقية العبارات بمتوسط حسابي قدره 4.78، ونسبة 78% كما يشير أن افقرة 03 التي تنص على ضغط الوقت و الاتعاب تقوي احتمال الوقوع في الخطأ وهذا مما يزيد درجة حدوث مخاطر والتي بلغ متوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.39 ونسبة 60%، وجاءت الفقرة رقم 05 والتي وصل متوسط الحسابي الى 4.30 ونسبة تقدر ب 63.9%وهي تنص على الفحص الجيد لنظام الرقابة الداخلية يجنب المراجع الوقوع في الخطأ ، وفي الفقرة 02 التي تتحدث عن استقلالية المراجع تؤدي الى المام المهام بطريقة جيدة قد تحصلت على نسبة 81.8% و متوسط حسابي بقدر 4.18 ، أما بالنسبة للفقرة الأولى التي تنص على استقلالية المراجع تؤدي الى المام المهام بطريقة جيدة والتي كانت جميع العينات موافقة لهذا النص حيث تحصات على متوسط حسابي 4.0 وبنسبة 100% وفي الأخير تحصلت الفقرة رقم 04 والفقرة رقم07 المتحدثان على متابعة المراجع واشرافه على معاونيه تؤدي الى تقديم عمل يضعف إعداد تقرير خاطئ عن مصداقية القوائم المالية و قوة نظام الرقابة الداخلية ترتبط لمدى تواطئ العاملين تحصلا على متوسط حسابي يقدر ب 3.33 وبنسبة 51.5% 75.8% على التوالي وبحياد من طرف العينة المدروسة.

الفرع الثاني : نتائج إستخدام الحاسبات الالكترونية والإعلام الآلي في عملية المراجعة

الجدول (4-2)- قياس مدى إستخدام الحاسبات الإلكترونية و الاعلام الآلي في عملية المراجعة يقلل من مخاطر المراجعة

الايضاحات	ن %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	اتجاه الإجابة
من أجل الفهم الجيد لوظائف الاعلام الآلي تستدعي دراسة نظرية تتعلق بالأجهزة و البرامج	ت	00	00	02	25	06	4.1212	0.4861	موافق
	%	-	-	6.1	75.8	18.2			
توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة.	ت	00	00	01	25	07	4.1818	0.46466	موافق
	%	-	-	03	75.8	21.2			
تطوير البرامج المستخدمة في عملية المراجعة تساهم في التقليل من مخاطر المراجعة.	ت	00	00	08	25	00	4.75	0.43519	موافق بشدة
	%	-	-	-	24.2	75.8			
يستدعي من المراجع التأكد من أن جميع البيانات قد أدخلت بطريقة سليمة ومطابقة.	ت	00	00	00	24	09	4.2727	0.4527	موافق
	%	-	-	-	66.7	27.3			
يتوجب على المراجع التحقق من أن جميع النتائج المتحصل عليها صحيحة ولا يقوم باخراجها الا بإذن من المفوض.	ت	01	12	00	20	00	3.1818	1.04447	محايد
	%	03	36.4	-	60.6	-			
يستدعي من المراجع فهم كامل للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة	ت	00	00	00	23	10	4.3030	0.46669	موافق بشدة

الداخلية والعوامل المتأثرة ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة.								
	%	-	-	-	69.7	30.3		
على المراجع الأخذ بعين الاعتبار بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي عند تصميم اجراءات المراجعة لتخفيض من مخاطر المراجعة.	ت	00	09	06	15	03	3.3636	0.99430	محايد
	%	-	27.3	18.2	45.5	9.1			
إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا	ت	00	00	00	22	11	4.3333	0.47871	موافق بشدة
	%	-	-	-	66.7	33.3			
المتوسط العام للمحور		-	-	-	-	-	4.061	0.602	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات نظام spss 20

يشير الجدول رقم (4-2)- الى أن الفقرة رقم 03 والتي قد احتلت المرتبة الأولى والتي تنص على تطوير البرامج المستخدمة في عملية المراجعة تساهم في التقليل من مخاطر المراجعة وقد تحصلت على متوسط حسابي 4.74 وبنسبة 75.8% أما الفقرة رقم 08 التي تنص على إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا والتي قد تحصلت العبارات بمتوسط حسابي قدره 4،33 وبنسبة 66.7% كم تشير الفقرة 06 التي تنص على أن يستدعي من المراجع فهم كامل للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والعوامل المتأثرة ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة حيث تحصلت على نسبة 69.7% و متوسط حسابي قده 4.30 ومن ثم نجد أن الفقرة رقم 04 قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر ب 4.27 وبنسبة 72.7% حيث نجدها تحدثت عن أن يستدعي من المراجع التأكد من أن جميع البيانات قد أدخلت بطريقة سليمة ومطابقة ومن خلال الفقرة 02 التي نصت على توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة قد تحصلت نسبة 75.8% و على متوسط حسابي يقدر ب 4.18 وبالنسبة للفقرة الأولى التي جاءت بأن من أجل الفهم الجيد لوظائف الاعلام الآلي تستدعي دراسة نظرية تتعلق بالأجهزة و البرامج قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر ب 4.12 وبنسبة 75.8% أما الفقرة رقم 07 والتي حايدها المراجعون والتي تنص أن على المراجع الأخذ بعين الاعتبار بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي عند تصميم اجراءات المراجعة قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر 3.36 و ب وبنسبة 45.5 % وفي الأخير الفقرة رقم 05 التي تنص بأن يتوجب على المراجع

التحقق من أن جميع النتائج المتحصل عليها صحيحة ولا يقوم باخراجها الا بإذن من المفوض ومنها نجد معظم العينة على حياد من هذه العبارة قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر ب 33.18ونسبة تعادل 60%.

الفرع الثالث:نتائج قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات الغير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

الجدول رقم (4-3)- قياس نسبة مسؤوليات المراجع اتجاه اكتشاف الغش و الارتباطات الغير قانونية.

الايضاحات	ت %	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
ان المجتمع المالي يتوقع من المراجع إكتشاف معظم حالات الغش و التصرفات الغير قانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية.	ت	00	00	00	23	10	4.3030	0.466	موافق بشدة
	%	-	-	-	69.7	30.3			
يلجأ المراجع في تنفيذه لعملية المراجعة إلى طريقة تمكنه من إكتشاف جل حالات الغش و التصرفات الغير قانونية.	ت	00	00	00	24	09	4.2727	0.452	موافق بشدة
	%	-	-	-	72.7	27.3			
لا يعتبر اكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعون يتحملون يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص.	ت	05	22	05	01	00	2.0606	0.658	غير موافق
	%	15.2	66.7	15.2	03	-			
يعتمد مستخدمي القوائم المالية على المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان إكتشاف الأخطاء التي قد تكون موجودة ضمن القوائم المالية.	ت	03	00	02	26	02	3.8182	0.682	موافق
	%	9.1	6.1	-	78.8	6.1			

قد يعتبر استخدام الشك المهني بدرجة ملائمة كاطريقة تساعد المراجع على إكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية.	ت	00	00	27	06	4.1818	0.391	موافق
	%	-	-	81.8	18.2			
المتوسط العام للمحور		-	-	-	-	3.724	0.52	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات نظام spss 20

يشير الجدول رقم (4-3)- أن الفقر الأولى قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر اب 4.46 ونسبة 69.7% وقد نصت هذه الفقرة على ان المجتمع المالي يتوقع من المراجع إكتشاف معظم حالات الغش و التصرفات الغير قانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية، وبعد ذالك نجد العبارة التي التي تحصلت على الرتبة الثانية هي العبارة رقم 02 والتي تنص على أن يلجأ المراجع في تنفيذه لعملية المراجعة إلى طريقة تمكنه من إكتشاف جل حالات الغش و التصرفات الغير قانونية وقد تحصلت على نسبة 72.7% ومتوسط حسابي 4.27، وفي حين نجد أن الفقر رقم 05 المتحدثة عن استخدام الشك المهني بدرجة ملائمة كاطريقة تساعد المراجع على إكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية قد تحصلت على متوسط حسابي يقدر ب 4.18 وبنسبة 81.8% في حين آخر نتحصل من الفقرة 04 التي بينت عدم موافقة العينة المدروسة على أن يعتمد مستخدمي القوائم المالية على المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان إكتشاف الأخطاء التي قد تكون موجودة ضمن القوائم المالية قد حصلت عل متوسط حسابي بقدر 3.81 وقدرت نسبتهم ب78.8%، وأخيرا الفقرة 03 التي تنص على أن لا يعتبر اكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعون يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص قد تحصلت على متوسط حسابي ضعيف يقدر ب 2.6 ونسبة تعادل 66.7% ودلت على عدم موافقتهم .

المطلب الثاني: تحليل ، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق (المخرجات) باستخدام الأساليب و الإختبارات الاحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان ونتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج المحور الأول من الاستبيان الخاص بالتزام المراجع للمعايير المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة.

تعكس موافقة العينة على أنه يوجد ارتباط كبير عن التزام المراجع للمعايير المتعارف عليها في مساها في التقليل من مخاطر المراجعة ، وقد بينت جميع الآراء التزام مراجع الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية وذالك على اعتبار انه لا يمكن لمراجع الحسابات القيام بعمله ما لم يلتزم بمختلف إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية لمحافظ الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق للقوائم المالية، وذلك بهدف تحديد درجة الاعتماد على هذا النظام، ومن ثم تحديد الاختبارات اللازمة للفحص، كما يزود فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية محافظ الحسابات بخلفية كافية عن بيئة الرقابة، وبالتالي عن سير وتدفق العمليات في النظام المحاسبي، وهذا كما سبق يزيد من الثقة في المعلومة المحاسبية التي ينتجها النظام وبالتالي إضفاء الثقة على القوائم المالية، و جاء في المعيار الثاني من معايير العمل الميداني وجوب قيام المراجع المستقل بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية باعتباره أساس يعتمد علية أثناء أداء عمله وكذا تكوينه المستمر وخبرته المهنية تعمل دورا كبيرا ، فمثلا عند اختيار المرجع لعينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تنطبق عليها جميع العمليات الدالية ، فسوف يصل إلى استنتاجات خاطئة، هذا سيزيد مسؤوليه من جهة، ويوقعه في خطر من مخاطر المراجعة ومن خلال هذا نجد أن الالتزام لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة . وهذا مما يدل على صحة الفرضية الأول

الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج المحور الثاني الخاص باستخدام الحاسبات الإلكترونية والاعلام الآلي في عملية المراجعة تقلل من مخاطر المراجعة.

تعني موافقة العينة على الفقرات التي تقيس استخدام الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي في عملية المراجعة تقلل من مخاطر المراجعة فقد بينت النتائج على أن اسخدام الأعلام الآلي والحاسبات الإلكترونية تساهم بشكل كبير في التخفيف من هذه المخاطر كما بينت انه يستوجب الفهم الجيد لوضائف الإعلام الآلي ودراسة نظرية تتعلق بالأجهزة والبرامج التي تستخدم في عملية المراجعة ، وأن المراجع مسؤول عن اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي في تساعده في فهم وضائف وأداء المراجعة ونجد أنه يستدعي أحيانا تطوير البرامج التي تستخدم في عملية المراجعة وذالك من أجل تفادي الأخطاء و الحصول على برامج تتماشى مع الوضعية الحالية وعند الادخال يتطلب من المراجع التأكد من أن جميع المعطيات قد أدخلت بطريقة سليمة ومطابقة وذالك بغية لعدم وجود أخطاء قد تؤثر على النتائج مما يؤدي ذالك الى نتائج غير سليمة لذا أوجب هذا الأخير فهم كامل لنظام الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي ، ومن خلال كل هذا يمكن القول أن إستخدام الاعلام الآلي والحاسبات الإلكترونية بطريقة موثوقة تقلل من مخاطر المراجعة، ومنهذه نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرع الثالث: تحليل وتفسير نتائج المحور الثالث الخاص بتحمل المراجع مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات الغير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.

- يقوم محافظ الحسابات باكتشاف حالات الغش والخطأ في حدود المسؤولية المحددة له.

شهدت أراء عينة الدراسة بعض الاختلافات في فقرات 03 رغم ذالك احتكامنا في الأخير من خلال تلك الفقرات إلى أن محافظ الحسابات يقوم باكتشاف الغش والخطأ في حدود المسؤولية المحددة له.

و ذالك أن مسؤولية محافظ الحسابات هي توفير ضمانات حول صحة القوائم المالية وليس هنالك عملية تستطيع أن تعطي تأكيدات كاملة وأكيدة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء، وكل ما يجب عليه ببدل العناية المهنية اللازمة ويرجع ذالك إلى:

- ✓ مرونة العمل المحاسبي تصعب من مسؤولية اكتشاف جميع حالات الغش والأخطاء؛
- ✓ كبر حجم المؤسسات واتساع نطاقها وتعقد عملياتها؛
- ✓ تفاوت درجة الخبرة لمحافظي الحسابات يؤثر في درجة اكتشاف الغش والأخطاء.

من ماسبق نستنتج أن المجتمع أي مستخدمي القوائم الدالية يعتمدون على المراجع لاكتشاف الأخطاء رغم عدم وجود أي عقد أي أن الدراجع الخارجي غير مسئول قانونيا ومدنيا عن اكتشاف الأخطاء لأن هاتين الأخيرتين لا تتحقق إلا بوقوع الضرر ووجود خطأ تقصيرا من المراجع في أداء مهامه، وترى فئة الدراسة أن الهدف الأساسي للمراجعة في عملية اكتشاف الأخطاء من خلال ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني قبل البدء في عملية المراجعة، وإبداء الرأي السلبي المعاكس عند إعداد التقرير في حالة وجود أخطاء وتحريفات في القوائم المالية ، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة لتوقيت العمل بها ، لذلك على المراجعين الامتثال لتوقعات المجتمع المالي بضرورة تحمل مسؤوليتهم عن اكتشاف الأخطاء وان يقبلوا التحدي ويتحملوا المسؤولية ،وهذا ما قد يؤدي إلى االتأثير إيجابا أو سلبا على الأداءالمهني للمراجع كما أنه عند مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة تأدي إلى اكتشاف الأخطاء و الغش في القوائمالمالية . .ما يبعني صحة الفرضية الثالثة.

المطلب الثالث:اختبار الفرضيات

لاختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة (one-semple t-test) للحكم على معنوية الفروق بين متوسط العينة وقيمة ثابتةمحددة سابقا ويقوم برنامج spss بحساب اختبار (t) للعينة الواحدة من خلال استخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة وبين متوسط مجتمع[19].

ولتحليل فقرات الاستبانة ، نعتمد أن يكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذن كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %، ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الإشارة (sing test) إذن يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مجتمع إحصائي مع وسط المجتمع، ويستخدم اختبار الإشارة لتحديد اتجه الفروق بين آراء المجتمع.

[19] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن ص 177

و لاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية :

- الفرضية الصفرية = HO
- الفرضية البديلة = H1
- إذا كانت sing اكبر من 0.05 نقبل الفرضية HO
- أما إذا كانت sing أقل من 0.05 نرفض الفرضية HO ونقبل H1

اختبار الفرضية الأولى التزام المراجع للمعايير المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين التزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها وبين عملية التخفيف من مخاطر المراجعة

الفرضية البديلة : توجد علاقة بين التزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها وبين عملية التخفيف من مخاطر المراجعة

الجدول رقم (4-4) اختبار الفرضية الأولى

نتائج الفرضية الصفرية	قيمة T	Sing الدلاله الإحصائية	المتوسط الحسابي
قبول	61.066	0.000	4.04

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج spss

لقد تم اختيار t-test وتشير النتائج في الجدول (4-4) الى أن الدلالة الإحصائية sing (0.000) أقل من 0.05 وبذالك نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وبالتالي: توجد علاقة بين بين التزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها وبين عملية التخفيف من مخاطر المراجعة.

اختبار الفرضية الثانية: استخدام الحاسبات الإلكترونية والإعلام الآلي يقلل من مخاطر المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تساهم الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي في التقليل من مخاطر المراجعة

الفرضية البديلة: تساهم الحاسبات الإلكترونية و الاعلام الآلي في التقليل من مخاطر المراجعة

الجدول رقم (4-5) اختبار الفرضية الثانية

نتائج الفرضية الصفرية	قيمة T	Sing الدلاله الإحصائية	المتوسط الحسابي
قبول	99.73	0.000	4.06

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

لقد تم اختيار t-test وتشير النتائج في الجدول (4-5) الى أن الدلالة الإحصائية sing (0.000) أقل من 0.05 وبذالك نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة ومنه : تساهم الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي في التقليل من مخاطر المراجعة

اختبار الفرضية الثالثة: تحمل المراجع مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش تخفض من تأثير مخاطر المراجعة.

الفرضية الصفرية: عدم تحمل المراجع مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش تخفض من تأثير مخاطر المراجعة.

الفرضية البديلة: تحمل المراجع مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش تخفض من تأثير مخاطر المراجعة.

الجدول رقم (4-6) اختبار الفرضية الثالثة

نتائج الفرضية الصفرية	قيمة T	Sing الدلاله الإحصائية	المتوسط الحسابي
قبول	68.73	0.000	3.72

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج SPSS

لقد تم اختيار t-test وتشير النتائج في الجدول (4-6) الى أن الدلالة الإحصائية sing (0.000) أقل من 0.05 وبذالك نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة: تحمل المراجع مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش تخفض من تأثير مخاطر المراجعة.

خلاصة الفصل الثاني:

ففي هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من مجموعة من محافظي الحسابات ، وذالك من اجل معرفة أراء العينة حول مجموعة من النقاط والمتمثلة في التزام المراجع لمعيار العمل الميداني وقدرة نظام الرقابة الداخلية تقلل من مخاطر المراجعة ،و استخدام الحاسبات الإلكترونية والإعلام الآلي في عملية المراجعة وأخيرا تحمل المراجع مسؤولياته في إكتشاف الخطأ والارتباطات الغير القانونية يعمل على التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ومن خلال هذه الفرضيات توصلنا الى :

- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى نستنتج أن مجتمع الدراسة يتوافق مع أن عند إلتزام المراجع لمعايير العمل النتعرف عليها تقلل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية تبين أنه عند استخدام الحاسبات الإكترونية والإعلام الآلي في عملية المراجعة تخفض من مخاطر المراجعة فتوافقت عينة الدراسة مع هذه الفرضية .
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة تبين أنه عند قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير قانونية تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية. أن المراجع مسؤول عن عملية إكتشاف الأخطاء إلا أن الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي على القوائم المالية تعتبر نقطة مهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وعليه فإن المراجع يبذل العناية المهنية بالرغم من عدم وجود الزام قانوني أو عقد يلزمه على ذالك امتثالا لما ينتظره المجتمع المالي من تقديم تقارير مالية أكثر مصداقية.

الخاتمة

تعتبر المراجعة المحاسبية وسيلة لتحسين التسيير بالمؤسسة من الجانب الإداري بمختلف وظائفه، كما تخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهذا عن طريق اكتشاف مختلف عناصر الخلل – ان وجدت- وباعتبار مراجع الحسابات على العموم مسؤولا بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج، وهو مسؤولا مسؤول مسؤولية مدنية، جزائية و تأدبية أصبح مراجع الحسابات مرغما على الارتقاء إلى أعلى مستوى ممكن.

حيث يعتبر مراجع الحسابات بمثابة الوكيل و الضامن في نفس الوقت لسلامة و شرعية الحسابات وصدق القوائم المالية النهائية للمؤسسة، وذالك عن طريق الفحوصات التي يجريها طيلة السنة وفقا لمنهجية واضحة و بتباع خطوات منتظمة يبني على أساسها معايير المراجعة المقبولة و المتعارف عليها، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول موضوع مخاطر المراجعة حيث حاولنا فيه الجابة على الشكالية التالية : ما مدى قدرة المراجع الخارجي في التقليل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية في عملية المراجعة؟

وعليه خلصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات وكذا الاقتراحات التي تبدو ضرورية .

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الجانب النظري و الدراسة الميدانية توصل الباحث بعد اختبار الفروض إلى مايلي:

ففي ما يخص الفرضية الأولى والتي تعلقت بالتزام المراجع الخارجي لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية، فقد تحقق هذا الفرض بناء على أراء عينة الدراسة وخاصة ذالك الدور الذي تلعبه كل من الخبرة و المؤهل العلمي كعامل رئيسي للحصول على اعتماد محافظ حسابات، كما أنه يتمتع بالإستقلالية و النزاهة أثناء أدء عمله، كما نجد أن ضيق الوقت يعمل دور فعال في الوقوع في الخطأ وفي نفس الوقت نجد أن ضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية عاملا مهم في تحديد نطاق عمله، وعامل ضمان صحة البيانات و المعلومات التي سيعتمد عليها، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى ونثبتها؛

أما بخصوص الفرضية الثانية و المتعلقة باستخدام الحاسبات الالكترونية و الاعلام الآلي في عملية المراجعة تقلل من مخاطر المراجعة فإن أغلبية أفراد العينة يؤكدون على أن استخدام هذه التقنيات في أداء عملهم تساهم بشكل فعال في التقليل من المخاطر التي يتعرض اليها ، إلا أن استخدام هذه التقية لابد من دراسة مفصلة للبرامج وذالك من أجل تفادي العراقيل التي يمكن أن تحصل جراء العمل بها ؛

أما فيما يخص المحور الثالث و المتعلق بتحمل المراجع مسؤولياته تجاه إكتشاف الغش و الخطأ و الارتباطات الغير قانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية فنجد أن المراجع الخارجي ليس مسئولا عن اكتشاف الأخطاء رغم المسؤولية المدنية والجزائية ،لان هاتين الأخيرتين لا تنعقد إلا عند حصول إهمال آو تقصير من جانب مراقب الحسابات في أداء واجباته

المهنية مثل إلحاقه الضرر بالمساهمين، ولكن على الدراجع بدل العناية المهنية امتثالا لما ينتظره مستخدمي القوائم المالية من اكتشاف هذه الأخطاء من طرف المراجع الخارجي .

ثانيا: نتائج الدراسة

1. يتوقف نجاح مراجعي الحسابات في منهج عملهم على اتباع المعايير النتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به مراجع الحسابات في تنفيذ عملية المراجعة، وتقليلا لتفاوت بين أعضاء هذه المهنة؛
2. يعتبر كل من التأهيل العلمي و العملي من أهم العوامل التي تؤثر على جودة أداء محافظي الحسابات، حيث لها دور كبير في تقليل مخاطر المراجعة، إلاّ أنّ جانب التأهيل العلمي بحاجة إلى تطوير مستمر نظرا لتطور بيئة المراجعة باستمرار؛
3. أ ن يعتمد المراجع كليا على أنظمة الرقابة الداخلية ، لان قيامه بدراسة وتقييم هذه الأنظمة يمنع من وقوع أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وإنما يقلل منه احتمال حدوثها
4. عدم ملائمة أتعاب المراجعة مع حجم العمل وثقل المسؤولية في كثيرا من الأحيان؛
5. تبين أن استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة أدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية؛
6. تستدعي دراسة نظرية مفصلة من اجل فهم وضائف الاعلام الآلي و البرامج التي تستخدم في عملية المراجعة ، وذالك لتفادي الوقوع في الخطأ، ومن شأنه تتعرض الى المخاطر التي ممكن أن تأثر على القوائم المالية؛
7. تبين أن المراجع يراعي بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عندتصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول؛
8. تعمل تغيير البرامج أو تطويرها وفق ما تتماشى عليه بيئة المراجعة تقلل بدرجة كبيرة التعرض لمخطر المراجعة
9. . يجب على المراجع المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقةسليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة؛
10. المراجع الخارجي ليس مسئولا عن اكتشاف الأخطاء رغم المسؤولية المدنية والجزائية ،لان هاتين الأخيرتين لا تنعقد إلا عند حصول إهمال أو تقصير من جانب مراقب الحسابات في أداء واجباته المهنية مثل إلحاقه الضرر بالمساهمين، ولكن على المراجع بدل العناية المهنية امتثالا لما ينتظره مستخدمي القوائم المالية من اكتشاف هذه الأخطاء من طرف الدراجع الخارجي
11. عند مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة أدي إلى اكتشاف الأخطاء الغش في القوائم المالية؛
12. محاولة المراجع أثناء مزاولة اللجوء عمله إلى طريقة تمكنه من اكتشاف جل حالات الغش و الارتباطات الغير قانونية .

ثالثا: التوصيات

في ضوء النتائج السسابقة نقدم مجموعة من التوصيات التي نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على مراجعي الحسابات وذالك في النقاط التالية:

- ✓ نقترح ضرورة تدعيم استقلال مراجع الحسابات لتعزيز الثقة و المصداقية في القوائم المالية المراجعة، وذالك قبل المنظمات المهنية و الهيئات المشرفة على المراجعة ؛
- ✓ يجب على مكاتب محافظي الحسابات الحرص على إختيار مراجعين ممن تتوافر لهم درجة كافية من التأهيل و الكفاءة، ويجب متابعتهم من حيث الإشراف و التكوين المستمر؛
- ✓ عدم إهمال المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية، حيث إن عملية فحص النظام المذكور تعتبر الركيزة الأساسية في عمل المراجع الخارجي؛
- ✓ التركيز والعمل على تطوير وتدريب المراجعين بشكل مستمر.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد محاولة الإلمام بجوانب موضوع مسؤوليات المراجع الخارجي نأمل أننا قد ساهمنا في إثراء ولو جزء بسيط في مجال المراجعة ببحثنا هذا ورغم ذلك يبقى الموضوع محل دراسة وعليه تبقى بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

1. مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة؛
2. ما مدى توافق المراجعة في الجزائر مع معايير المراجعة الدولية

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

1. ثاء علي القباني، المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007 ؛
2. محمد سمير صبان،عبد الوهاب نصر علي،المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2002؛
3. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، عمان، الاردن، 1999؛
4. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الأردن، 2003؛
5. محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدا spss، دار النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

الرسائل والمقالات:

1. يوسف محمد جربوع: مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين أبار حزيران، الأردن، 2003.
2. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
3. محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القائم المالية، مجلة الباحث، العدد 2013/12 .
4. خيراني العيد، مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، مذكرة ماجيستير،منشورة،2013.
5. ليندا حسن النمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات الصادرة عن الشركات الأردنية، مذكرة ماجستَير،الاردن،2009.
6. سميحة غلوس، مسؤوليات المراجع الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة، مذكرة ماستر،الجزائر، 2013.
7. لقيطي الاخضر، مراجع الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستيير،الجزائر، 2009.

المراجع بالغة الأجنبية:

1. Bethoux.r ،; 1986 ,paris ,Clet .Kremper. F et poisson.M : L'aoudit dons le secteur public
2. J.C.Bercour ،H.Bouquin. Aouditopèrationnele ،2eme Edition ،Economca ؛ ،1996 paris ,
3. Rabin بعنوان;2004Determinants of audit ors attitudes to Ward créative accounting
4. Lizabith ،AA ، William ، F.M (2000) ،Internet Risk and " : Control Risk Assessment ،Evidence on the Effect of Persuasive andSpecific Risk Factors " ،A Journal of :Auditing .2000Practice and Theory .

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01

وزارة التعليم العـالي و البـحث العلمي

جامعة قـاصدي مرباح – ورقلة

كلـية:العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

قسم:العلوم التجارية

استمارة الاستبيان

أخي الفاضل. أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد:

أتوجه إليكم بالتقدير و الاحتَرام راجيا منكم تعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال الاستبانة المتعلقة بـ (مخاطر المراجعة ومساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة) استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

علما أن جميع المعلومات التي سنزود بها ستحظى بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط تقبلوا مني خالص الاحترَام شاكرين لكم تعاونكم.

الطالب :بن حميدة اسماعيل

❖ ضع علامة (x) في المكان المناسب:

أولا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

أقل من 30 ☐ من 30 الى 40 ☐

من 41 الى50 ☐ أكبر من 50 ☐

3. المؤهل العلمي:

شهادة الكفاية المهنية ☐ ليسانس ☐

ماجيستير/ماستر ☐ دكتوراه ☐

4. التخصص العلمي:

محاسبة ☐ مالية ☐

☐ أخرى حددها.....

5. الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 05 الى 10سنوات ☐

من 11 الى 20سنوات ☐ أكثر من 20 سنة ☐

6. عدد المراجعين في المكتب

أقل من 05 ☐ من 05 الى 10 ☐

أكثر من 10 ☐

ثانيا : العوامل المرتبطة بمكتب محافظ الحسابات

المحور الأول: ما مدى مساهمة التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة المتعارف عليها في التخفيف من مخاطر المراجعة

الرقم	الايضاحات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	التحقيق المستمر للمراجع يساعد على الفهم الجيد لمحيط الشركة التي يقوم بمراجعتها.					
02	استقلالية المراجع تؤدي الى المام المهام بطريقة جيدة وبالتالي التقليل من مخاطر المراجعة.					
03	ضغط الوقت و الاتعاب تقوي احتمال الوقوع في الخطأ.					
04	متابعة المراجع واشرافه على معاونيه تؤدي الى تقديم عمل يضعف إعداد تقرير خاطئ عن مصداقية القوائم المالية.					
05	الفحص الجيد لنظام الرقابة الداخلية يجنب المراجع الوقوع في الخطأ.					
06	التكوين المستمر للمراجع تساهم في التقليل من الوقوع في الخطأ في عملية المراجعة.					
07	قوة نظام الرقابة الداخلية ترتبط لمدى تواطئ العاملين					

المحور الثاني: إستخدام الحاسبات الالكترونية والاعلام الآلي في عملية المراجعة تقلل من مخاطر المراجعة.

الرقم	الايضاحات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	من أجل الفهم الجيد لوظائف الاعلام الآلي تستدعي دراسة نظرية تتعلق بالأجهزة و البرامج					
02	توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة.					
03	تطوير البرامج المستخدمة في عملية المراجعة تساهم في التقليل من مخاطر المراجعة.					

04	يستدعي من المراجع التأكد من أن جميع البيانات قد أدخلت بطريقة سليمة ومطابقة.					
05	يتوجب على المراجع التحقق من أن جميع النتائج المتحصل عليها صحيحة ولا يقوم باخراجها الا بإذن من المفوض.					
06	يستدعي من المراجع فهم كامل للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والعوامل المتأثرة ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة.					
07	على المراجع الأخذ بعين الاعتبار بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي عند تصميم اجراءات المراجعة لتخفيض من مخاطر المراجعة.					
08	إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا					

المحور الثالث: قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات الغير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

الرقم	الايضاحات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	ان المجتمع المالي يتوقع من المراجع إكتشاف معظم حالات الغش و التصرفات الغير قانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية.					
02	يلجأ المراجع في تنفيذه لعملية المراجعة إلى طريقة تمكنه من إكتشاف جل حالات الغش و التصرفات الغير قانونية.					
03	لا يعتبر اكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعون يتحملون يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص.					
04	يعتمد مستخدمي القوائم المالية على المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان إكتشاف الأخطاء التي قد تكون موجودة ضمن القوائم المالية.					
05	قد يعتبر استخدام الشك المهني بدرجة ملائمة كاطريقة تساعد المراجع على إكتشاف الغش و التصرفات الغير قانونية.					

الملحق رقم: 02

قائمة الأساتدة المحكمين للإستبيان:

الرقم	إسم الأستاد المحكم
01	د- غوالي محمد بشير
02	أ- صديقي فؤاد
03	أ- موساوى عمر

الملحق رقم:03

القسم الأول: نتائج SPSS بالنسبة للأسئلة الديمغرافية

Tableau de fréquences

توزيع العينة حسب الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	26	78,8	78,8	78,8
	B	7	21,2	21,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

توزيع العينة حسب العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	4	12,1	12,1	12,1
	B	21	63,6	63,6	75,8
	C	4	12,1	12,1	87,9
	D	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	4	12,1	12,1	12,1
	B	10	30,3	30,3	42,4
	C	14	42,4	42,4	84,8
	D	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

توزيع العينة حسب التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	24	72,7	72,7	72,7
	B	9	27,3	27,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

توزيع العينة حسب الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	6	18,2	18,2	18,2
	B	17	51,5	51,5	69,7
	C	5	15,2	15,2	84,8
	D	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

توزيع العينة حسب عدد المراجعين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	25	75,8	75,8	75,8
	B	8	24,2	24,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم: 04

القسم الثاني: نتائج SPSS بالنسبة للأسئلة المتعلقة بمكتب مراجعي الحسابات

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	33	91,7	100,0	100,0
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	27	75,0	81,8	81,8
	MB	6	16,7	18,2	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	20	55,6	60,6	60,6
	MB	13	36,1	39,4	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RM	10	27,8	30,3	30,3
	MH	4	11,1	12,1	42,4
	M	17	47,2	51,5	93,9
	MB	2	5,6	6,1	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	23	63,9	69,7	69,7
	MB	10	27,8	30,3	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	7	19,4	21,2	21,2
	MB	26	72,2	78,8	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RMB	3	8,3	9,1	9,1
	RM	5	13,9	15,2	24,2
	MH	3	8,3	9,1	33,3
	M	22	61,1	66,7	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MH	2	5,6	6,1	6,1
	M	25	69,4	75,8	81,8
	MB	6	16,7	18,2	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
Total		36	100,0		

Q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MH	1	2,8	3,0	3,0
	M	25	69,4	75,8	78,8
	MB	7	19,4	21,2	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
Total		36	100,0		

Q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	8	22,2	24,2	24,2
	MB	25	69,4	75,8	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	24	66,7	72,7	72,7
	MB	9	25,0	27,3	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RMB	1	2,8	3,0	3,0
	RM	12	33,3	36,4	39,4
	M	20	55,6	60,6	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	23	63,9	69,7	69,7
	MB	10	27,8	30,3	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RM	9	25,0	27,3	27,3
	MH	6	16,7	18,2	45,5
	M	15	41,7	45,5	90,9
	MB	3	8,3	9,1	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
Total		36	100,0		

Q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	22	61,1	66,7	66,7
	MB	11	30,6	33,3	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
Total		36	100,0		

Q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	23	63,9	69,7	69,7
	MB	10	27,8	30,3	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RMB	5	13,9	15,2	15,2
	RM	22	61,1	66,7	81,8
	MH	5	13,9	15,2	97,0
	M	1	2,8	3,0	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	RM	3	8,3	9,1	9,1
	MH	2	5,6	6,1	15,2
	M	26	72,2	78,8	93,9
	MB	2	5,6	6,1	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

Q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	M	27	75,0	81,8	81,8
	MB	6	16,7	18,2	100,0
	Total	33	91,7	100,0	
Manquante	Système manquant	3	8,3		
	Total	36	100,0		

الملحق رقم : 05

معامل ألفا كرومباخ

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	33	91,7
	Exclus[a]	3	8,3
	Total	36	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,800	20

الملحق 06:

المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لـ 20 سؤال

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
Q1	33	4,00	4,00	4,0000	,00000
Q2	33	4,00	5,00	4,1818	,39167
Q3	33	4,00	5,00	4,3939	,49620
Q4	33	2,00	5,00	3,3333	,98953
Q5	33	4,00	5,00	4,3030	,46669
Q6	33	4,00	5,00	4,7879	,41515
Q7	33	1,00	4,00	3,3333	1,05079
Q8	33	3,00	5,00	4,1212	,48461
Q9	33	3,00	5,00	4,1818	,46466
Q10	33	4,00	5,00	4,7576	,43519
Q11	33	4,00	5,00	4,2727	,45227
Q12	33	1,00	4,00	3,1818	1,04447
Q13	33	4,00	5,00	4,3030	,46669
Q14	33	2,00	5,00	3,3636	,99430
Q15	33	4,00	5,00	4,3333	,47871
Q16	33	4,00	5,00	4,3030	,46669
Q17	33	4,00	5,00	4,2727	,45227
Q18	33	1,00	4,00	2,0606	,65857
Q19	33	2,00	5,00	3,8182	,68258
Q20	33	4,00	5,00	4,1818	,39167
N valide (listwise)	33				

الملحق رقم 07

نتائج t–test

- **نتائج المحور الأول**

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
T1	33	4,0476	,38077	,06628

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
T1	61,066	32	,000	4,04762	3,9126	4,1826

- **نتائج المحور الثاني**

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
T2	33	4,0644	,23411	,04075

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
T2	99,733	32	,000	4,06439	3,9814	4,1474

- **نتائج المحور الثالث**

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
T3	33	3,7273	,31152	,05423

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
T3	68,732	32	,000	3,72727	3,6168	3,8377

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة العامة	أ
الاشكالية	ت
الاسئلة الفرعية	ت
فرضيات الموضوع	ت
مبررات إختيار الموضوع	ت
أهمية البحث	ت
إيطار الموضوع	ث
أهداف االبحث	ث
منهج الدراسة وأدواتها	ث
خطة وهيكل البحث	ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للموضوع و الدراسات السابقة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة	03
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للمراجعة	03
الفرع الأول: ماهية المراجعة	03
أولا: تعريف المراجعة	03
ثانيا: أنواع المراجعة	03
ثالثا: معايير المراجعة	04
رابعا: أهداف المراجعة	06
المطلب: الثاني: مسؤوليات المراجع الخارجي	07
الفرع الأول: مسؤولية المراجع عن إكتشاف الغش	07
الفرع الثاني: مسؤولية المراجع القانونية تجاه عملائه	07
الفرع الثالث: المسؤولية تجاه الطرف الثالث	07
الفرع الرابع: المسؤولية المهنية للمراجع	08

الفرع الخامس: المسؤولية الجنائية للمراجع	08
المطلب الثالث: تحليل وتقييم مخاطر المراجعة	08
الفرع الأول: مفهوم مخاطر المراجعة	08
الفرع الثاني: تصنيفات مخاطر المراجعة	09
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة	10
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	10
الفرع الأول: دراسة خيراني العيد	10
الفرع الثاني: دراسة ليندا حسن نمر الحلبي	11
الفرع الثالث: دراسة سميحة غلوس	12
الفرع الرابع: دراسة لقيطي لخضر	12
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	12
أولا: دراسة RABIN	12
ثانيا: دراسة Lizabeth wiliam	13
المطلب الثالث: خصوصية الدراسة الحالي	13
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	14
تمهيد	15
المبحث الأول: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة	16
المطلب الأول: عرض الاستبيان	16
الفرع الأول: منهج البحث	16
الفرع الثاني: استبانة الدراسة	16
الفرع الثالث: هيكل الاستبيان	17
الفرع الرابع: مجتمع وعينة الدراسة	18
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة	19
الفرع الأول: توزيع العينة حسب الجنس	19
الفرع الثاني: توزيع العينة حسب العمر	20
الفرع الثالث: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	21
الفرع الرابع توزيع العينة حسب التخصص العلمي	21
الفرع الخامس: توزيع العينة حسب الخبرة	22
الفرع السادس: توزيع العينة حسب عدد المراجعين في المكتب	22
المبحث الثاني: اختبار أداة الدراسة واختبار الفرضيات و تحليل النتائج	23
المطلب الأول: اختبار أداة الدراسة	23

الفرع الأول: مقياس الاستبيان	23
الفرع الثاني: صدق أداة الاستبيان	23
الفرع الثالث: معامل ألفا كرومباخ	24
المطلب الثاني: عرض النتائج	24
الفرع الاول: النتائج المتعلقة بالتزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة	24
الفرع الثاني: النتائج المتعلقة باستخدام الحاسبات الالكترونية والاعلام الآلي تقلل من مخاطر المراجعة	27
الفرع الثالث: النتائج المتعلقة مسؤوليات المراجع اتجاه اكتشاف الغش و الارتباطات الغير قانونية	29
المطلب الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	30
الفرع الاول: تحليل وتفسير النتائج الخاصة بالتزام المراجع لمعايير العمل المتعارف عليها تقلل من مخاطر المراجعة	31
الفرع الثاني: تحليل وتفسير النتائج الخاصة باستخدام الحاسبات الالكترونية والاعلام الآلي تقلل من مخاطر المراجعة	31
الفرع الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة مسؤوليات المراجع اتجاه اكتشاف الغش و الارتباطات الغير قانونية	32
المطلب الثالث:اختبار الفرضيات	32
خلاصة الفصل الثاني	35
الخاتمة	36
قائمة المراجع	40
الملاحق	43